العرب
السبت 2020/05/30
السنة 42 العدد 11716

الجزائر: تفاقم المخاوف من سيطرة السلطة على البرلمان تمهيدا لحله

تهميش دور السلطة التشريعية يعري أجندات السلطة

يتوجس عدد من نواب البرلمان الجزائري من إحكام السلطة لقبضتها على المؤسسة التشريعية في البلاد ما يمهد لحلّها بعد تحييدها في إدارة شؤون البلاد عبر تهميش دورها. ويسود انطباع لدى المشرعين الجزائريين بأن البرلمان أصبح تابعا للسلطة لا رقيبا عليها.

صابر بليدي

الجزائر – أبدى عدد من نواب البرلمان الجزائري على هامش مناقشة قانون المالية التكميلي حسرة على تدهور دور ونفوذ المؤسسة التشريعية الأولى في البلاد، وهيمنة السلطات التنفيذية على دواليب المنظومة التشريعية والرقابية للبرلمان بشكل هز ثقة الناخبين في نوابهم وحولهم إلى جزء من الأزمة التي تعيشها البلاد.

ووجه النائب البرلماني عن جبهة التحرير الوطني إلياس سعدي انتقادات لاذعة للحكومة بمناسبة عرض قانون المالية التكميلي للمناقشة على خلفية ما اعتبره استهتارا غير مسبوق بالهيئة التشريعية الأولى في البلاد، وإمعانا في تشويه صورتها أمام الشارع الجزائري.

وبرر المتحدث نقده اللاذع للحكومة بـ"تراجع دور ونفوذ البرلمان إلى درجة فقد كل أشكال الرقابة والمساءلة والحساب، وبضرورة إنقاذ شرف النواب أمام الشعب الذي انتخبهم، لأن الحكومة التي تعودت على إيجاد حليف لها في كل مناسبة، لا تتوانى في رميهم إلى لعنات الشارع"، في إشارة إلى إمكانية حل البرلمان الحالي قبل نهاية العام الجاري.

ومن جهته عبر النائب المستقل حكيم بري عن"عميق أسفه لتدهور حال البرلمان بسبب رئيسه سليمان شنين، الذي تحول من مدافع عن انشغالات الشعب إلى مدافع عن الحكومة".

وحمّل المتحدث مسؤولية انصياع البرلمان لإرادة الحكومة إلى رئيس البرلمان، حيث أن توقيت مناقشة المشروع لا يتواءم مع حاجة اللجنة المختصة إلى الاطلاع عليه، فضلا على أن نواب الولايات (المحافظات) الداخلية لم تتسن لهم المشاركة بسبب الأوضاع الاحترازية المطبقة في البلاد لمواجهة وباء كورونا.

واتهم النائب "القوى غير الدستورية بالسيطرة على البرلمان"، وشدد على أن تكون الهيئة "سلطة للمراقبة والمساءلة وليس لرفع الأيدي، وأن المجلس الذي تحول إلى لجنة لمساندة الحكومة حله خير من بقائه"، وهي مفردات تحمل حالة يأس وعدم اقتناع لدى أصحابها بجدوى بقائهم في مواقعهم في ظل هيمنة المؤسسات التنفيذية على السلطة التشريعية في البلاد.

وفيما يتم التلويح برسائل الغزل للشارع في مداخلات هؤلاء، تحسبا لأي خروج قسري قريب من قبة البرلمان، تحول مشروع قانون المالية التكميلي إلى فرصة للبحث عن شرف برلمان مهزوز الشرعية وملاحق بتهم التزوير الانتخابي، عبر وضع العصا في عجلة مخطط الحكومة برفض تمرير المشروع، رغم أن الأغلبية مجندة لنصرة الحكومة بدل الوعاء الانتخابي الذي أفرز نوابا في البرلمان.

ويبدو أن نواب البرلمان بصدد البحث عن المجد الضائع للهيئة التشريعية، خاصة في ظل الحديث عن حل المجلس وتنظيم انتخابات برلمانية مبكرة قبل نهاية العام الجاري، وتحول الهيئة إلى مصدر غضب الشارع، كون البرلمان هو المنصة الأولى للقوانين والنصوص التي ألحقت أضرارا بالحياة اليومية للمواطنين.

وتحول هؤلاء إلى مدافعين شرسين في وجه الحكومة عما وصفوه بـ"الانتشار الواسع للفقر والتهميش في مختلف ربوع البلاد، بسبب السياسات الاجتماعية والاقتصادية للحكومات المتعاقبة"، وهي الخطوة غير المعتادة في الخطاب البرلماني لاسيما الكتل المنضوية تحت لواء أحزاب الأغلبية كجبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي.

ويبدو أن نواب البرلمان وجدوا أنفسهم في حرج شديد أمام مشروع قانون المالية التكميلي، لما تضمنه من حزمة إجراءات تقشفية جديدة تزيد من معاناة المواطنين، ولكونه لم يفصل بينه وبين قانون المالية الأولي (مطلع السنة الجارية)، إلا شهور قليلة، مما قدمهم في صورة الهيئة المتواطئة مع الحكومة في نظر الشارع الجزائري.

خطوات مدروسة

وتهيمن أحزاب السلطة على أغلبية البرلمان بغرفتيه (المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة)، وظلت تؤدي دور الهيئة التشريعية للسلطة في تمرير وتزكية مختلف النصوص والقوانين خلال العشريتين الماضيتين، امتثالا لتوجهات أحزابهم الداعمة لنظام بوتفليقة في السابق، وللسلطة الجديدة بقيادة الرئيس عبدالمجيد تبون.

إلياس سعدي

نفوذ البرلمان تراجع إلى درجة فقد معها كل أشكال الرقابة

وظلت تهم الشرعية السياسية والتزوير تلاحق البرلمانات المتعاقبة في البلاد، بسبب الشبهات التي طالت مختلف الاستحقاقات الانتخابية، إلى درجة تبادل تهم الانتماء إلى لوبيات المال بين النواب أنفسهم، حيث سبق للنائب ورئيسة حزب العمال لويزة حنون، أن اتهمت نوابا معها في الهيئة بـ"الاتجار في المخدرات والأنشطة المحظورة"، وبـ"بالخضوع للأوليغارشيا"، في إشارة إلى العصبة السياسية والاقتصادية التي سيطرت على السلطة في السنوات الماضية.

ولأول مرة ذهب نائب برلماني من جنوب البلاد إلى اتهام "الجنرالات" بالهيمنة على المناصب المدنية السامية في مؤسسات الدولة، واستغرب تعيين شاب على رأس شركة طاسيلي للطيران لم يحترم الاتفاق المبرم بين الحكومة والمؤسسات المحلية لنقل المصابين بواء كورونا إلى مستشفيات الشمال لتلقي العلاج اللازم.

واتهم النائب المؤسسات الرسمية للدولة بـ"استغلال مناطق وسكان الجنوب في الخطابات الشعبوية بدل التكفل بالانشغالات الحقيقية لهم، خاصة في ما يتعلق بالخدمات الأساسية كالنقل والصحة والتعليم وغيرها".

تركيا تستعجل الاستيلاء على نفط ليبيا

أنقرة – قال وزير الطاقة التركي فاتح دونميز الجمعة إن تركيا قد تشرع في التنقيب عن النفط في شرق البحر المتوسط في غضون ثلاثة أو أربعة أشهر بموجب اتفاق وقّعته مع ليبيا قوبل بإدانة من دول أخرى بالمنطقة منها اليونان.

وأضاف دونميز "في إطار الاتفاق الذي توصلنا إليه مع ليبيا، سيكون بمقدورنا الشروع في عملياتنا للتنقيب عن النفط هناك في غضون ثلاثة أو أربعة أشهر".

ووقعت حكومة الوفاق اتفاق ترسيم الحدود البحرية العام الماضي مع تركيا، ما يزج بليبيا في صراع إقليمي ودولي، إذ يلقى الاتفاق معارضة كبيرة من عدة دول.

ويرى مراقبون أن نهب ثروات الشعب الليبي كان الهدف الأساسي من وراء دعم أنقرة لميليشيات حكومة الوفاق ومدّهم بالأسلحة والعتاد للتصدي لتقدم قوات الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر.

ويشير هؤلاء إلى أن الاتفاقية تشرّع لتقسيم ليبيا ورهن جزء من أراضيها لتركيا التي لا تتوقف عن التورط عسكريا في أكثر من جبهة.

ويعارض الاتحاد الأوروبي أيضا الاتفاق البحري الذي جرى توقيعه جنبا إلى جنب مع اتفاقية تقدم تركيا بموجبها دعما عسكريا لحكومة الوفاق التي تحارب قوات متمركزة في شرق ليبيا منذ أكثر من عام.

وتفاقم الخطوة التوتر بالمنطقة، حيث لتركيا خلافات منذ سنوات مع اليونان وقبرص ومصر وإسرائيل بشأن ملكية المصادر الطبيعية.

وقد تواجه تركيا أيضا عقوبات محتملة من الاتحاد الأوروبي على خلفية عملياتها.

ويجمع المراقبون على أن حكومة الوفاق زجت بنفسها في صراع إقليمي ودولي لخدمة أهداف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان التوسعية سواء ضد اليونان وقبرص المنضويتين تحت لواء الاتحاد الأوروبي أو ضد مصر التي يناصبها المجلس الرئاسي بطرابلس وحكومة حزب العدالة والتنمية التركية العداء بسبب مواقفها من قوى الإسلام السياسي والميليشيات المتحكمة في طرابلس.

وكان الجيش الليبي قد حذر من أن الاتفاقية تهدد السلم والأمن الدوليين والملاحة البحرية، وتؤثر بشكل مباشر على مصالح دول حوض المتوسط من خلال محاولة تركيا توسعة نفوذها وتحقيق أطماعها في المنطقة.

اتحاد الشغل في تونس يستأنف الاضرابات بعد تهدئة فرضتها كورونا

وضعت تداعيات وباء كورونا الحكومة التونسية المأزومة اقتصاديا أمام معادلة صعبة مع تلويح الاتحاد العام التونسي للشغل بالدخول في سلسلة من الإضرابات القطاعية تنديدا بالإجراءات التقشفية التي تعتزم السلطات اتباعها إضافة إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للعمال والموظفين.

خالد هدوي

تونس – يتأهب الاتحاد العام التونسي للشغل (أكبر المنظمات العمالية) لتنفيذ سلسلة جديدة من التحركات الاحتجاجات المطلبية، تنذر ببداية صيف ساخن اجتماعيا بعد «هدنة» فرضتها إجراءات التصدي لوباء كورونا.

وأعلن فرع الإتحاد التونسي للشغل بمحافظة صفاقس (جنوب) الدخول في سلسلة من الإضرابات القطاعية بداية شهر يونيو القادم، ما ينذر بتصعيد يشمل بقية المحافظات.

وأضاف الاتحاد في بيان أن التحركات الاحتجاجية ستشمل عدة قطاعات حيوية من بينها الصحة والنقل والبريد والاتصالات والفلاحة والكيمياء، فضلا عن الإعلام والتجهيز والتغطية الاجتماعية.

وتنذر الاحتجاجات المطلبية التي تغذيها هشاشة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية باحتقان اجتماعي قد تطال حممه الساحة السياسية، في ظل تنامي الدعوات المطالبة بتغيير نظام الحكم وحل البرلمان بالبلاد.

منجي الرحوي

ندعم المطالب المشروعة للعمال والموظفين

والجمعة، نبه الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، نورالدين الطبوبي، إلى «أن الوضع الاجتماعي قادر على الانفلات في أية لحظة وأنه ستكون لذلك تداعيات خطيرة»، مشيرا إلى أن اللقاء الأخير الذي جمعه بوزير الشؤون الاجتماعية تطرق إلى الوضع في القطاع الخاص والذي وصفه بـ"الصعب".

وأكد الطبوبي أنه «تم تسجيل العديد من حالات الطرد للعمال المتعاقدين رغم صدور مرسوم في الغرض من رئيس الحكومة يمنع الطرد». وأضاف في تصريح لوسائل إعلام محلية، أن الإشكال المطروح هو أزمة الثقة الناجمة عن عدم تجسيم الاتفاقيات الممضاة مؤكدا أن ذلك لم يعد ممكنا وأنه يضرب مصداقية التفاوض.

وأكد القيادي بحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد، منجي الرحوي في تصريح خاص لـ«العرب» تبني حزبه لما وصفها بالمطالب المشروعة، مشيرا إلى أن «من يتعللون بأن الوقت غير مناسب لذلك، فحجتهم لا معنى لها».

وأضاف الرحوي أن حزبه «يساند مساندة غير مشروطة احتجاجات بعض القطاعات كالأساتذة النواب والصحة والأطباء والنقل وغيرها».

وعلى الرغم من استنجاد الحكومة التونسية باتحاد الشغل لاحتواء الغضب المتنامي في خطوة استباقية لتهدئة الأوضاع، إلا أن مشروعية المطالب الملحّة للعمال حالت دون تطمينات المنظمة النقابية للحكومة وهو ما ينبئ بانفجار اجتماعي يشمل كامل البلاد.

وسبق أن كشفت الحكومة التونسية عن الخطوط العريضة لمشروع ميزانية الدولة لسنة 2021 التي ستتميز بالمزيد من التحكم في النفقات وعدم إقرار انتدابات جديدة في القطاع العام، ودعت كل الوزارات والهياكل الحكومية إلى عدم توقيع أي اتفاق أو اتخاذ أي إجراء له انعكاس مالي قبل الرجوع إلى مصالح رئاسة الحكومة ووزارة المالية، كما تم إرجاء تفعيل برنامج الترقيات المهنية المتعلقة بالسنة الحالية إلى سنة 2021 وتأجيل برنامج ترقيات 2021 إلى 2022، وهو ما يكشف، وفق خبراء في الاقتصاد والمالية، عن حجم الانكماش الاقتصادي إثر انقشاع وباء كورونا و الخسائر الاقتصادية الناجمة عنه.

وتتوقع الحكومة بأن تؤدي الوضعية الصعبة التي يعيشها الاقتصاد التونسي إلى تراجع وتيرة النمو، وبالتالي إلى نقص حاد في حجم موارد الدولة، ودعت الحكومة الوزارات والمؤسسات والهيئات كافة إلى مضاعفة الجهد لترشيد النفقات خلال الفترة ما بين 2021 و2023 وهي المدة التي من المنتظر أن تكون كفيلة باسترجاع النمو الاقتصادي العادي. كما قررت الحكومة إرجاء إنجاز البرامج الجديدة للتكوين بهدف الانتداب، إلى سنة 2022 بدلا من 2021، وعدم تعويض الشغورات الحاصلة في القطاع العام، والسعي إلى تغطية الحاجيات المتأكدة بإعادة توظيف الموارد البشرية المتوفرة ونقلها من وزارة إلى أخرى.

في المقابل، تخشى المنظمة العمالية من تضرر الموظفين والآلاف من العاطلين على حد سواء من هذه القرارات التي ستخلف أضراراً اجتماعية حادة.

وتأتي الإضرابات المزمع تنفيذها بداية الشهر القادم، بعد سلسلة احتجاجات في بحر الأسبوع الماضي.

والخميس، خرجت الفئات الهشة والمتوسطة في وقفات احتجاجية سلمية للمطالبة بتحسين الظروف المعيشية، في وقت يتوقع فيه صندوق النقد الدولي انكماشا غير مسبوق للاقتصاد التونسي.

وخرج المئات من المحتجين من المعطلين عن العمل وعمال الحضائر وسواق وسائل النقل الخاصة في كل من محافظة سليانة وتونس العاصمة وسيدي بوزيد والقيروان وسوسة وغيرها مطالبين بتحسين ظروفهم الاجتماعية وحقهم في التنمية، ما يعمق الضغوط على الحكومة التونسية الفتية التي وجدت نفسها أمام محاربة وباء كورونا منذ انطلاق عملها.

تعبئة عمالية